

## الكويت

تتسم النظرة المستقبلية للاقتصاد الكلي على المدى القصير بالإيجابية بفضل ارتفاع إنتاج النفط الخام وزخم الاستهلاك الخاص الذي انعكس بوضوح على تحسن الإنفاق الاستهلاكي، وارتفاع المبيعات العقارية والائتمان الخاص. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الوضع المالي للدولة، ومن المتوقع تسجيل الميزانية الحكومية هذا العام أول فائض مالي منذ عام ٢٠١٤ - بالإضافة إلى تراجع قيود السيولة التي شهدناها خلال الفترة السابقة بشكل كبير. وتتصاعد المخاطر السلبية التي تهدد التوقعات بوتيرة أكثر حدة على المدى المتوسط والطويل والتي تعتمد بصفة رئيسية على التقدم المحدود الذي تم إنجازه على صعيد أجندة التنوع المالي والاقتصادي الشاملة التي تركز على الإصلاحات للحد من الاعتماد على القطاع النفطي.

### إنتاج النفط والنمو الاستهلاكي يعززان النمو

استمر تعافي النشاط الاقتصادي بعد الجائحة مع تزايد إنتاج القطاعين النفطي وغير النفطي، على حد سواء، وبدعم من الإنفاق الحكومي القوي في ظل الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٨% هذا العام نتيجة ارتفاع إنتاج النفط بمعدلات ملحوظة (+١,٢%) على أساس سنوي، قبل أن يتباطأ في عام ٢٠٢٣ (+٠,٨%) على خلفية خطط منظمة الأوبك وحلفائها لخفض حصة الإنتاج. وستبلغ حصة إنتاج الكويت من النفط ٢,٦٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٣ (بانخفاض قدره ٣٠ ألف برميل يومياً مقارنة بمتوسط عام ٢٠٢٢)، مما سيؤدي لانخفاض الناتج المحلي النفطي بنسبة ١,١%، على أساس سنوي. وما يزال هناك فرصة لتراجع الأوبك وحلفائها عن خطط خفض الإنتاج في عام ٢٠٢٣ في حالة تشديد أوضاع سوق النفط العالمية، كما هو متوقع. وتشير التقديرات لعودة الناتج المحلي الحقيقي لمستويات ما قبل الجائحة العام المقبل.

وكان تعافي الإنفاق الاستهلاكي وتحسن النشاط العقاري القوي نسبياً من أبرز العوامل الجوهرية التي ساهمت في تعزيز نمو القطاع غير النفطي، والذي من المتوقع أن يسجل نمواً نسبته ٣,١%، في المتوسط، خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وكان الطلب على الائتمان للأسر (+١,٢%) على أساس سنوي في أغسطس) والائتمان المقدم لقطاع الشركات (+٦,٤%) من العوامل التي ساهمت في ذلك، واستغرق الائتمان المقدم لقطاع الشركات وقتاً أطول للتعافي بسبب ضعف معدلات الاستثمار ونقص المواد الأولية والعمالة الناجم عن الجائحة.

ونتوقع نمو النشاط الاستهلاكي - الذي يشهد حالياً نمواً قوياً - بنسب أقل حدة في عام ٢٠٢٣، في ظل تلاشي حالة التعافي التي أعقبت الجائحة وارتفاع أسعار الفائدة. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد يشهد مزيداً من الدعم العام المقبل مع بدء زيادة إنتاج مصفاة الزور - إحدى أكبر مصافي التكرير على مستوى العالم - بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦١٥ ألف برميل يومياً.

من جهة أخرى، يمثل سوق المشاريع أحد نقاط الضعف، إذ انخفضت قيمة المشاريع المسندة لأدنى مستوياتها في عدة سنوات. ويعتبر هذا الأمر من التداعيات المباشرة للجائحة وسياسات ترشيد التكاليف وطول الإجراءات الحكومية. وكانت المناقصات الحكومية ضئيلة، الأمر الذي ترتب عليه نتائج سلبية على القطاع الخاص، الذي ما يزال يعتمد على تلك المشروعات لمواصلة أنشطته. وتقوم السلطات بإعداد خطة إصلاح جديدة ("برنامج عمل") تحت مظلة استراتيجية رؤية الكويت ٢٠٣٥ لتمكين القطاع الخاص وتعزيز التنوع الاقتصادي. وسيتم تقديم مسودة الخطة للبرلمان الجديد في الدورة التشريعية المقبلة، إلا أن وتيرة التقدم بخطى سريعة ستعتمد لحد كبير على التعاون بين الحكومة ومجلس الأمة.

### تباطؤ وتيرة التضخم في ظل تراجع ضغوط الجائحة والصراع الأوكراني

ساهم انحسار اضطرابات سلاسل التوريد والطلب المكبوت الناجم عن الجائحة في تباطؤ وتيرة التضخم، إذ وصل لنحو ٤,١% على أساس سنوي في أغسطس، بعد أن بلغ ٤,٧%، على أساس سنوي، في أبريل نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الخام والتعليق. ويتوقع أن يساهم ارتفاع الأسعار في فترة الأساس والسياسة النقدية الأكثر تشدداً، وقوة الدينار الكويتي، وانخفاض أسعار السلع العالمية وتراجع حدة الضغوط في خفض معدل التضخم بشكل أكبر ليصل إلى ٢,٧% في عام ٢٠٢٣ مقابل ٣,٩% في عام ٢٠٢٢.

### تشديد السياسة النقدية قد يستمر مستقبلاً

اتبعت بنك الكويت المركزي - لحد ما - خطى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تشديد السياسة النقدية هذا العام، ورفع سعر الخصم بمقدار ١٥٠ نقطة أساس منذ مارس لتصل إلى ٣,٠%. وكان بنك الكويت المركزي متحفظاً أكثر من نظرائه الخليجيين فيما يتعلق باستجابته لارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتحقيق التوازن بين الحاجة لانسجام سياساته مع توجه الاحتياطي الفيدرالي، وكبح جماح التضخم، ومواصلة دعم الاقتصاد غير النفطي. ونتوقع تطبيق المزيد من السياسات النقدية المتشددة خلال الفترة القادمة، إذ يوفر الفارق الضئيل بين أسعار الفائدة الأمريكية وسعر الخصم في الكويت فرصة أكبر لبنك الكويت المركزي ليوافق سياساته بشكل وثيق مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في المستقبل.

### أول فائض مالي في ٨ سنوات يخفف قيود السيولة

أدى ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٢١ إلى تحسين أوضاع المالية العامة بصورة ملحوظة. ونتوقع تسجيل الميزانية لفائض قدره ٥,٣ مليار دينار (٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي) هذا العام (السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣)، والذي يعتبر أول فائض يتم تسجيله منذ عام ٢٠١٤، وكذلك العام المالي المقبل (٤,٣% من الناتج المحلي الإجمالي). وتحرص الحكومة على اتباع سياسات الترشيد، حتى وإن كان من المقرر إلغاء خفض النفقات التي تم تحديدها في مسودة الموازنة والتي لم يتم إقرارها بعد منذ يناير الماضي، وذلك نظراً لأن أسعار النفط الحالية قد تجاوزت تقديرات الموازنة العامة والبالغة ٦٥ دولاراً للبرميل.

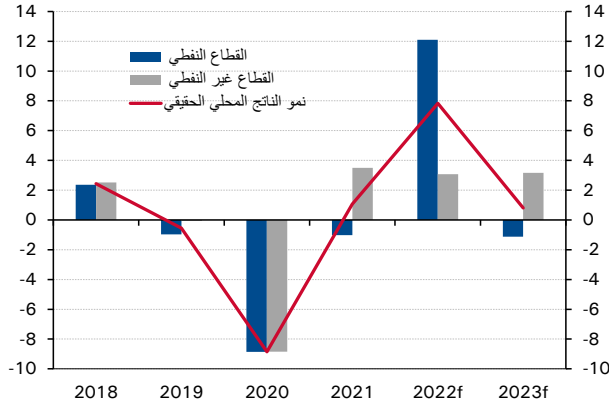
ونتوقع تسجيل نمو إيجابي، وإن كان متواضعاً، للنفقات بنسبة ٤,٥% في المتوسط في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مع إمكانية تقييد الإنفاق الرأسمالي، على الرغم من أن أهداف خطة التنمية تستلزم رفع النفقات بتلك الوتيرة مقارنة بالمستويات المنخفضة الحالية. وسوف يساعد تحقيق فائض في الميزانيات اللاحقة في إعادة رسملة صندوق الاحتياطي العام، الذي كان على وشك النضوب. وما تزال المصداقات الوقائية الخارجية قوية للغاية، إذ تصل احتياطيات بنك الكويت المركزي إلى ٤٦ مليار دولار، في حين تحتفظ الهيئة العامة للاستثمار بأصول تقدر بنحو ٧٠٠ مليار دولار. كما أن الدين العام منخفض للغاية عند مستوى ٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد يؤدي تحسن العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لإقرار قانون الدين العام الذي طال انتظاره في عام ٢٠٢٣، والذي من شأنه أن يفتح المجال أمام عدد من خيارات التمويل المتاحة.

### التوقعات الإيجابية والنمو طويل الأجل يتوقف على الإصلاحات

تعتبر النظرة المستقبلية للكويت على المدى القريب إيجابية بصفة عامة، وذلك بفضل توقعات ارتفاع أسعار النفط واستمرار نمو الاستهلاك الخاص، وهي الأمور التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الوضع الاقتصادي للدولة في ظل صعوبة البيئة الاقتصادية الخارجية. إلا أن آفاق النمو على المدى المتوسط والطويل تتوقف على قدرة تنفيذ إصلاحات هيكلية لتقليل الاعتماد على تحركات أسعار النفط وتحويل مركز النمو الاقتصادي للقطاع الخاص. ويجب أن تشمل تلك الإصلاحات أنشطة الأعمال وسوق العمل والتعليم والاستدامة المالية، ضمن أمور أخرى. كما يجب اتخاذ تدابير لتعزيز معدل مشاركة المواطنين في القطاع الخاص، وكذلك تقديم حوافز لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

### الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% النمو السنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

### الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

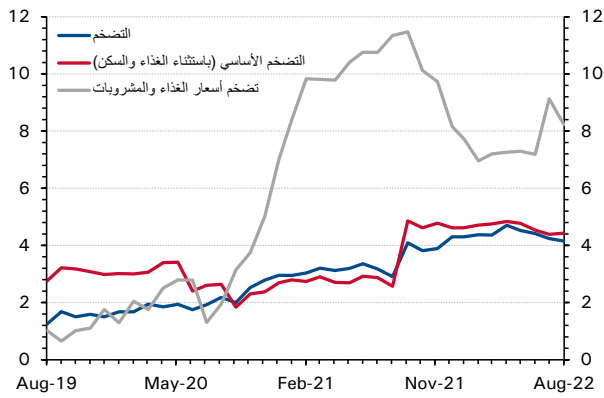
٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠	٢٠١٩	الوحدة	الوصف
169	175	136	106	136	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
0.8	7.8	1.1	-8.9	-0.6	%	النمو السنوي الحقيقي
-1.1	12.1	-1.0	-8.9	-1.0	%	النمو السنوي النقطي
3.2	3.1	3.5	-8.8	-0.1	%	النمو السنوي غير النفطي*
4.3	9.6	-7.0	-33.2	-9.5	%	النمو السنوي من الناتج العامة (السنة المالية)
27.5	33.3	27.0	1.4	10.1	%	النمو السنوي من الناتج الحساب الجاري
2.7	3.9	3.4	2.1	1.1	%	النمو السنوي التضخم (متوسط)

\* يتضمن نشاط التكرير

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

### الرسم البياني ٣: التضخم

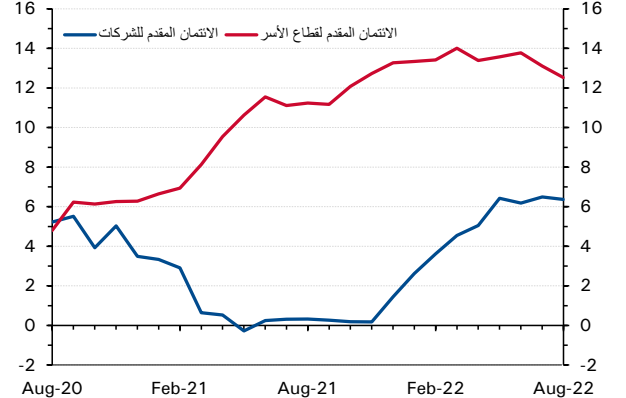
(% النمو السنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، تقديرات بنك الكويت الوطني

### الرسم البياني ٢: نمو الائتمان

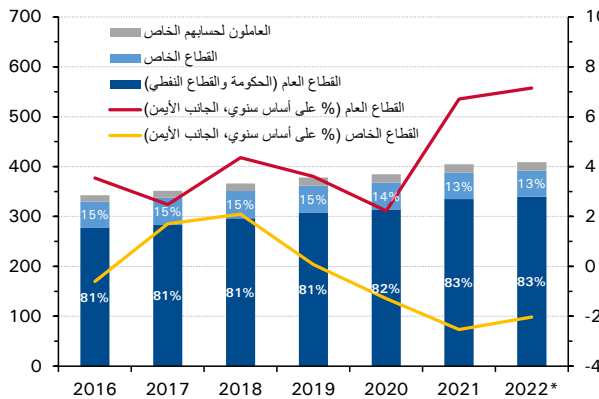
(% على أساس سنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي

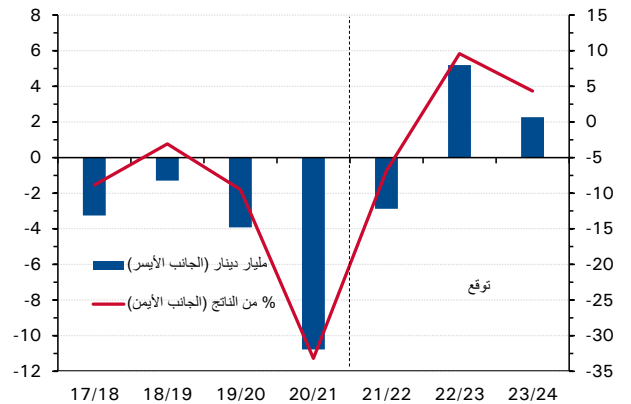
### الرسم البياني ٥: اتجاهات العمالة الكويتية

(بالآلاف في نهاية الفترة، حصه المواطنين محده ضمن الرسم)



المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، \* بيانات نهاية مارس

### الرسم البياني ٤: وضع المالية العامة



المصدر: وزارة المالية الكويتية، توقعات بنك الكويت الوطني. البيانات حسب السنة المالية